الناس كيفما إتفق ، ولكنه (**جماعة من الأفراد يشتركون فى الأفكار والعواطف ويؤلفون وحده معنوية تقوم على الرضاء والمحبة ، ويهدف إلى غايات مشتركة**) .

وقد قسم أوغسطين الناس إلى مجموعتين : **إحداها أودع الله فى قلوب أفرادها محبة الله** ، **والثانية أودع الله فى قلوب أفرادها محبة الذات** ومن ثم فقد أصبحنا أمام مدينتين إحداها : **مدينة السماء** وأفرادها يهتدون بالقواعد والأحكام الدينية ويتعاملون فى ظل القيم والفضائل المستمدة من الدين ، والثانية : **مدينة الأرض** وأفرادها يؤثرون أنفسهم ويحكمون بمقتضى أغراضهم وشهواتهم . وفى نهاية الحياة الدنيا سيفصل السيد المسيح بين هاتين المدينتين . ومن هنا تفتح لأفراد مدرسة الدنيا أبواب جهنم ، ولأفراد مدرسة السماء تفتح أبواب النعيم الخالد .

وإذا كانت الحياة الاجتماعية فى فجر نشأتها تقوم من وجهة نظره على مبادىء القانون الطبيعى — **كما كان يرى ذلك شيشرون** — وكما جاء فى التشريعات الرومانية . فإن الأخطاء التى وقع فيها أبناء آدم ، وعدم تقدير الكثيرين لأصول العقل والأخلاق ، تتطلب من وجهة نظره إعتبار قيام القانون الوضعى ضرورة اجتماعية ، حتى يجازى فاعل الشر ويكافأ فاعل الخير . ومن ثم يقضى على عبث العابثين ويتجهون فى سلوكياتهم نحو خير المجتمع . ومن أسس القانون إستمدت السلطة الزمنية دعائمها . وبذلك توصلت إلى مبررات للرق وللملكية الفردية والسياسية وغير ذلك من النظم التى تعتبر من مستلزمات الدولة ، كنظام اجتماعى وكذلك باقى النظم الاجتماعية فى المجتمع .

وناقش أوغسطين موضوع الملكية الفردية التى ناقشها من قبله الآباء الأول . وتساءل عن الأساس الذى يستند إليه الإنسان فيما يملك ؟ وأجاب على تساؤله **بأن حق الملكية من حقوق الذات الإلهية** ، باعتباره الخالق لجميع الأشياء ، ومن ثم فهو المالك لها . وقد منح الله حق الملكية للملوك والأباطرة

وعليه فإن الفرد الذى يملك شيئاً يستمد حقه فى الملكية من حقوق الملوك والأباطرة فى التملك . ومعنى ذلك أن الملكية حق إنسانى ينحدر من أصل قدسى ، ومن ثم يجب على الدولة حماية الملكية باعتبارها من حقوق الحكام، وحماية ما يؤدى إليها من تبادل وهبة وشراء وإرث وغير ذلك من مظاهر الحيازة المشروعة . وبالتالى فإن على الحكومة أن تحارب وسائل التملك غير المشروع . ومن آرائه هذه يمكن تفسير معارضته للأفكار الاشتراكية لدى الآباء الأول ، والتى كانت تهدف إلى توزيع الثروات على أسس عادلة، وقاية للمجتمع من أخطار الفتن والثورات .

وناقش أوغسطين نظام الرق وأقره — مثل أرسطو — وإعتبره من النظم الطبيعية ، على إعتبار ضرورة وجود طائفتين فى المجتمع إحداهما لها الأمر والنهى ، والأخرى عليها الطاعة والاحترام . كما أشار إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التى يقوم بها الأرقاء والتى قد يتوقف المجتمع عن السير بدونها .

وناقش أوغسطين ، أيضاً ، كثيرا من الظواهر الاجتماعية من خلال بحوثه فى السياسة .... فقد ناقش ظاهرة الحرب وأقر مشروعيتها وإعتبرها ضرورة لا غنى عنها فى الحياة الاجتماعية بشرط أن تغلف بالرحمة وتبتعد عن التنكيل والإستعباد ، على إعتبار أن الدول مثل الأفراد ينبغى أن تكون بينها بعض سمات المشاركات الوجدانية ، حتى ولو كانت توجد عداوة بين بعضها البعض .

ولم تفته مناقشة المجتمع العالمى أو (الجمهورية العالمية) التى يعيش الناس جميعاً فى ظلها متحابين متعاونين على أسس اجتماعية ، وهى نفس فكرة (الجامعة الإنسانية) التى نادت بها جماعة الرواقيين .

٣— القديس توماس الإكوينى (سان توماس) :

كانت دراسات أوغسطين فى القرون الأولى للمسيحية دينية وفى العصور الوسطى إصطبغت الأفكار الاجتماعية ، بالصبغة الدينية ، كما إحتدم الصراع

ـ على السلطة ـ بين البابوية والأباطرة . ومن ثم جاءت أفكار سان توماس فى القرن الثالث عشر الميلادى **غير متأثرة بالدين** لعدم إستطاعة مفكرى العصور الوسطى التخلص من سيطرة رجال الدين والقواعد الدينية ..

وناقش سان توماس (الوجود الاجتماعى) فى أهم مؤلفاته بعنوان « حكومة الأمراء » وإعتبره ـ مثل أرسطو ـ من الأمور الطبيعية التى تنزع إليها الكائنات الحية ، حيث توجد تجمعات حيوانية وجماعات إنسانية . بيد أن التجمع الحيوانى يرجع إلى الغريزة ، والجماعة الإنسانية تصدر عن الطبيعة العاقلة والإرادة الإنسانية . تلك الإرادة الإنسانية التى تعمل على تنظيم واستمرار الاجتماع الإنسانى الذى ينشأ تلقائياً لا صناعياً ، كما قد يفهم كذلك بعيدا عن الواقع الاجتماعى .

وترتيباً على ذلك فإنه من الضرورى لتنظيم هذا الاجتماع من مجموعة من القوانين التى تحكم علاقات أعضاء هذا الاجتماع الإنسانى ، على إعتبار أن المجتمع من وجهة نظره « **عدد من الأفراد يعيشون منتظمين خاضعين لمجموعة من القوانين العادلة ، ويسعون نحو هدف واحد وغايات مشتركة** ». والمجتمع طبقاً لهذا التعريف يحتاج إلى هيئة تنظيمية هى الحكومة . ومن ثم فإن الحكومة ضرورة اجتماعية . ووظيفتها من وجهة نظره تشبه وظيفة **(النفس)** فى جسم الإنسان ، فكما أن النفس تسهر على سلامة وتنظيم شئون الجسم ، فإن الحكومة أيضاً تحرص على سلامة المجتمع وإستمراره وتقدمه. ذلك أن النفس تتولى شئون الجسم ، والحكومة تتولى شئون الدولة(١) والحكومة صالحة إذا توخت شئون الدولة **(حكومة الأفراد الأحرار)** وهى فاسدة إذا توخت المصالح الخاصة لأعضائها **(حكومة الأفراد الأرقاء)**. ذلك أن الحرية آية عدالة الحكومة ، والعبودية آية فساد الحكومة . كما أن « الحكومة الفاسدة مثلها مثل سلطة الأسياد على عبيدهم وأرقائهم ، على حين

---

(١) Janet, p. : Histoire de la politique Social. Tome 1.

أن الحكومة الصالحة تفضل لمواطنيها الأوضاع التى لا تؤدى بهم إلى الموت السياسى والمدنى (١) .

وقد نادى سان توماس بضرورة القضاء على نظام الرق وإلغاء وظيفته الاقتصادية تمشياً مع المبادىء السمحة التى جاءت بها الديانة المسيحية ، ذلك أن الله وزع أنواره على عباده بالعدل . ومن ثم ينبغى ألا يكون هناك غنى وفقير ، ولا سيد ورقيق ... وإنما ينبغى أن يكون الجميع سواء تظللهم العدالة والمساواة الطبيعية والإلهية .

ويناقش سان توماس موضوع الدولة ويحدد وظيفتها بأنها . تأمين سلامة المواطنين من الأخطار الداخلية والخارجية ، عن طريق وضع التشريعات القائمة على مبادىء القانون الطبيعى التى تنظم علاقات وسلوكيات الأفراد على أسس من العدالة الاجتماعية ، مثلما كان الوضع فى الإمبراطورية الرومانية « ومتفقاً مع ما يوحى به العقل ويتفق مع الصالح العام ». وأضاف أن التشريعات تتطلب تحديد أساليب المسئولية والجزاء ، مع ضرورة وجود الأجهزة التنفيذية التى تعمل على تنفيذ أحكام الأجهزة القضائية ، على إعتبار أن التشريعات بدون تلك الأجهزة التى تسهر على تقريرها وتنفيذها تصبح حبرا على ورق .

ولم يعتبر القصاص من المذنبين وسيلة للتنكيل بهم ، وإنما مجرد تقويمهم وإقامة العدالة فى المجتمع ، وعلى رجال القضاء الرجوع إلى ضمائرهم قبل إصدار أحكامهم باعتبارهم أعضاء فى مجتمع . ومن ثم فإن الجزاء فى نظره باعتباره عاملا من عوامل السلام داخل المجتمع ، له وظيفتان إحداهما أخلاقية : وهى تأديب المجرمين وردعهم . والثانية اجتماعية ، وهى إقرار العدل وسيادة الطمأنينة .

---

(١) Ibid.

وناقش سان توماس النواحى الإقتصادية . ولا سيما ظاهرة الربا التى كانت منتشرة فى المجتمعين اليونانى والرومانى ثم إزداد إنتشارها فى العصور الوسطى ، لا سيما عند سيادة الإعتقاد بأن النقود فى ذاتها عقيمة ، بل وغير منتجة ، ولا تخرج عن كونها وسيلة للإنتاج . وبالتالى فمن الضرورى تحريم الفائدة الناتجة عن الربا وأوضح أنه يجب الإتجاه إلى وضع أثمان عادلة للسلع المنتجة . وكان مفهوم « **الثمن العادل** » من وجهة نظره هو الذى لا يلحق غبناً أو إرهاقاً بالمستهلك ، وفى نفس الوقت يضمن للمنتج العيش الكريم فى مستوى يتناسب مع مستوى أفراد طبقته الاجتماعية فى المجتمع .

ومن جهة أخرى **ناقش سان توماس الوظيفة الحربية للدولة** ، على إعتبار أن حماية المجتمع والزود عن حياضه لتوفير الأمن والطمأنينة من أهم وظائف الدولة . وإذا كان قد قيد الحروب بضرورة أن تكون مشروعة بإعلانها عن طريق السلطة الشرعية فى البلاد ، وبشرط أن تكون لدفع ظلم أو إسترجاع حقوق مهضومة ، بحيث تكون مقصورة على تحقيق تلك الأهداف ، وليس لغرض الفتح والغزو وحب السيطرة والتوسع — وهى شروط تشبه شروط الحرب الإسلامية — فإنه من جهة أخرى أباح إستخدام الأساليب الميكيافيلية القائمة على الخداع والنفاق والتمويه فى الحرب مع إعتبار الأسرى أرقاء . ومن هنا نراه — وهو من رجال الدين — كان حريصاً على المبادىء الدينية فى إعلان الحرب ، وغير حريص عليها فى ممارستها وما يترتب عليها.

وناقش سان توماس (السيادة) باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، فهى فى جوهرها كامنة فى ذات الله ، وهى فى مظهرها — أيضاً — حق إنسانى يمكن أن يزاولها الفرد إذا أعطاه المجتمع حق مزاولتها . ومن ثم فإن السيادة هى سلطة إعمال القوانين التى يقرها المجتمع ، وهى مركزة فى أيدى ممثلى المجتمع (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية)(١) . بمعنى أنها فى أصولها من

(١) Ibid.,

حق الجميع . على حين أن السيادة إذا كانت فى يدى فرد واحد أو مجموعة أفراد ، فإن هذا الفرد (الأمير أو الملك) يحكم ويضع القوانين ويصدر الأحكام بإسم المجتمع باعتباره ممثلا لسائر أفراد المجتمع .

أما عن الملكية فقد أوضح سان توماس أنها جائزة شرعا ، وأنها إصطلاح اجتماعى نافع ويرتبط بالصالح العام . ذلك أن الملكية ليست شرا أو إثما فى ذاتها مهما تضخمت ، ولكن الأثم أو الشر فى الإستئثار بالمنافع وحرمان الفقراء . وأضاف إلى ذلك أن الفقر عندما يصبح عاما ويتعذر على العامة الحصول على القوت ، تصبح الأشياء فى المجتمع عامة ، وملكيتها مشتركة (١) ، بمعنى أن القانون الوضعى يرجأ العمل به ويسود القانون الطبيعى الذى من شأنه أن يحقق المساواة الفعلية بين الأفراد . وواضح أن ما أضافه هنا يختلف عن آراء السابقين عليه أمثال أفلاطون وأرسطو والآباء الأول للمسيحية .

وبالنسبة لظاهرة الرق فقد إعترف به وبوظيفته الاجتماعية والاقتصادية الضرورية ، ولم ير وجهة نظر الآباء الروحيين بالدعوة إلى الحرية والمساواة بين الأفراد إلتفاتا ، وبرر وجهة نظرة بنظريات القدامى التى تبرر الرق وتشيد بفضله فى زيادة الإنتاج وفى تحقيق التوازن فى المجتمع .

تلك هى أهم الموضوعات التى تناولها سان توماس بالدراسة ، ومن الواضح أنه تتلمذ فى طريقة دراسته وأصول بحثه — بصورة غير مباشرة — على أرسطو ، وإن كان قد أضفى على ما إستقاه من أفكار أرسطو ، بعض السمات الدينية باعتباره من رجال الدين .

نخلص من هذا إلى أن التفكير الاجتماعى المسيحى يعارض الملكية الفردية ونظام الإقطاع ويردد شعارات إشتراكية مستمدة من أسس ومبادىء

---

(١) وهى نفس القاعدة فى الفكر الاجتماعى الاسلامى .

الدين المسيحى ، ، لم يكن ذلك باعتبار الملكية الفردية أو نظام الإقطاع من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولكن باعتبارها مؤدية إلى الفساد الأخلاقى والاجتماعى . ومن الواضح أن هؤلاء المفكرين قد أرجعوا وفسروا كل ظواهر المجتمع بالرجوع إلى الله وإلى كتبه المقدسة دون الرجوع إلى العلل والأسباب التى تكمن وراء هذه الظواهر ، والتى تختفى وراء الفاعليات والأنشطة الاجتماعية .

الفصل السادس

ابن خلدون وعلم العمران

إبن خلدون هو عبد الرحمن أبو زيـــد ولى الدين بن خلدون الحضرمى(١) ، فاسمه عبد الرحمن وكنيته أبو زيد ؛ ولقبه ولى الدين وشهرته إبن خلدون . هو أول مؤسس لعلم جديد ، أطلق عليه إسم

---

(١) ولد عبد الرحمن بن خلدون فى تونس فى غرة رمضان سنة ٧٣٢ هـ (٢٧ مايو ١٣٣٢ ميلادية) ولما بلغ سن التعليم بدأ يحفظ القرآن ويعمل على تجويده مع طلب العلم. وقد تتلمذ على أبيه وعلى عدد كبير من شهيرى علماء تونس لعهده فدرس العلوم الشرعية والعربية ، والطبيعة والرياضيات وعلوم المنطق والفلسفة . وكان اتجاهه أن يتفرغ للعلم كما فعل والده من قبل . غير أنه عندما بلغ الثامنة عشرة من عمره ، عاقه عن متابعة دراسته حادثان : أولهما وفاة أبيه ومعظم من كان يأخذ عليهم من شيوخه فى الطاعون الجارف الذى اجتاح العالم فى منتصف القرن الثامن الهجرى ، وثانيهما ، هجرة معظم العلماء والأدباء الذين أفلتوا من هذا الوباء من تونس إلى المغرب ومن هنا فقد غير اتجاهه فى حياته واشتغل بالوظائف العامة وبالسياسة . حيث اشتغل كاتبا وأستاذا وقاضيا للقضاة ، وحاجبا — رئيسا للوزراء — وتقلب فى كثير من الوظائف وفى دواوين الكثيرين من الملوك والأمراء فى تونس والمغرب والأندلس ومصر والشام . وكان قد رحل إلى مصر سنة ٧٨٤ هجرية ، وتوفى فيها عن ستة وسبعين عاما فى السادس والعشرين من رمضان سنة ٨٠٨ هجرية (١٦ مارس سنة ١٤٠٦ ميلادية) وكان حينئذ فى وظيفة قاضى القضاة المالكية فى مصر ، ودفن فى مقابر الصوفية ، خارج باب النصر فى اتجاه « الريدانية » وهى جزء من حى العباسية الآن ، ولا يعرف على وجه التحديد أين يوجد القبر فى الوقت الحالى ؟ بل إن منطقة المقابر هذه قد تم تحويلها إلى ميدان يعرف بميدان العباسية .

« علم العمران » أو « الاجتماع الانسانى » وهو ما يطلق عليه حالياً إسم « علم الاجتماع » Sociology وقد حدد إطار هذا العلم فى مقدمة كتابه الشهير (١) . تلك المقدمة التى كانت تحتوى على شرح مفهوم هذا العلم وتحديد إطاره . وقد ساعد إبن خلدون على وضع أسس هذا العلم ، أنه سلك طريقاً مبتكراً فى دراساته ، يختلف عن سابقيه مما يدل على رسوخ قدمه فى الدراسات الاجتماعية . ذلك أن إبن خلدون وجد أن الذين تناولوا الموضوعات الاجتماعية بالدراسة من قبله يمكن تصنيف بحوثهم إلى ثلاثة نماذج هى :

١ ـ البحوث التاريخية الخالصة :

وهى البحوث التى يقتصر أصحابها على وصف الظواهر الاجتماعية وبيان ما كانت عليه ، وما هى عليه الآن ، دون محاولة إستخلاص بعض النتائج من هذا الوصف فيما يتعلق بطبيعة هذه الظواهر وقوانينها وقد سار على هذا النحو جميع البحاث فى التاريخ العام من قبل إبن خلدون . حيث نراهم فى ثنايا تناولهم لمسائل تاريخ العلم يجنحون من حين لآخر ، وبحسب المناسبات إلى دراسة النظم السياسية ومايتصل بالقضاء والإقتصاد والتربية وغير ذلك مما يدخل فى نطاق الظواهر الاجتماعية ؛ حيث يلجأون إلى وصف ماكانت عليه هذه النظم الاجتماعية فى الشعوب التى يتناولونها بالدراسة من حيث تواريخها وظروفها الاجتماعية . وسار على هذا النهج أيضاً ، جميع الذين درسوا تاريخ النظم الاجتماعية فى صورة مستقلة عن أحداث التاريخ العام ، فجعلوا موضوع دراساتهم تاريخ مجموعة معينة من هذه النظم ، كما إقتصر هؤلاء كذلك على وصف هذه النظم وبيان ما كانت عليه ،

---

(١) كتاب « المبتدأ والخبر فى العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » الطبعة التى أشرف عليها الشيخ نصر الهورينى ، القاهرة ١٨٦٨

كما فعل بن حزم فى دراساته للملل والنحل ، وكما فعل الفقهاء والمؤرخون فى دراساتهم لتاريخ التشريع ، وتاريخ القضاء وتاريخ التربية وتاريخ الدين ، . . الخ .

ومن الواضح أن مثل هذه البحوث **لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع** على إعتبار أن ذلك العلم لا يقف عند حد وصف الظواهر الاجتماعية، كما أن غرضه ليس مجرد هذا الوصف ، بل إنه يرمى إلى تحليلها للكشف عن طبيعتها وعن العلاقات التى تربط بينها وما تخضع له من قوانين علمية . وقد يستخدم الوصف فى الوصول إلى تلك القوانين ولكن هذا الوصف يستخدم ليكون مجرد تمهيد للغرض الأساسى وهو ربط الأسباب بالمسببات ، والمقدمات بالنتائج ، واستخلاص القوانين العامة التى تحدد العلاقات بين تلك الظواهر .

٢ — بحوث وعظية وإرشادية :

وهى تلك البحوث التى **تدعو إلى المبادىء التى تقررها نظم المجتمع وما يسوده من معتقدات وتقاليد إرتضاها المجتمع وقبلها العرف الخلقى**، وذلك ببيان محاسنها وترغيب الناس فيها ، وتثبيتها فى نفوسهم ، وحثهم على التمسك بها ، وتحذيرهم من تعدى حدودها ، وإيضاح ما ينبغى أن يتخذوه فى تطبيقها ، وتلك هى الطريقة التى سلكها بعض علماء الدين والخطابة والأخلاق ، وبعض البحاث فى المجالات السياسية والدينية . . . مثل إبن مسكويه فى كتابه « تهذيب الأخلاق » ، والغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين » ، والماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية ، والطرطوشى فى كتابه « سراج الملوك » وما إلى ذلك .

ومن الواضح أن هذه البحوث لا تدخل — أيضاً — فى نطاق علم الاجتماع على إعتبار أن ذلك العلم ، كما هو معروف ، لاشأن له بالوعظ والإرشاد ، ولا بالدعوة ، إلى المبادىء ، وإنما يتناول بالدراسة

مشكلات المجتمع ، كما يتناول علم الكيمياء الظواهر الطبيعية ، ليس لمجرد الوقوف على حقيقتها وإنما لتحديد العلاقات التى تربط بينها .

٣ — بحوث فيما ينبغى أن يكون :

وهى بحوث هدفها الرئيسى هو **ما ينبغى أن تكون عليه الظواهر الاجتماعية** طبقاً للمنظور الذى ينظر منه كل منهم إلى المجتمع . بمعنى أنها دراسات إصلاحية ترمى إلى تغيير النظم وإصلاح الحياة الاجتماعية على الوجه الذى يلائم نظريات أصحابها فى العدالة والسعادة والفضيلة وما إلى ذلك . ومن أمثلتها بحوث أفلاطون فى كتابية « الجمورية والقوانين » ، وأرسطو فى كتابيه « الأخلاق والسياسة » ، والفارابى فى كتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » ، حيث كان هدف كل منهم الوصول إلى المجتمع الذى ينبغى أن يكون فى مختلف ظواهره ، أو فى بعضها ، حتى يكون مجتمعاً فاضلا فى نظره ، ووفق ما يذهب إليه من آراء فلسفية عن مختلف شئون الاجتماع والأخلاق ومقومات الحكم وما إلى ذلك .

ومن الواضح — أيضاً — أن هذه البحوث لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع على إعتبار أن هذا العلم ، كما هو معروف ، لا شأن له بما ينبغى أن يكون ، وإنما يتناول بالدراسة ما هو كائن للكشف عن طبيعته وقوانينه والعلاقات التى تربط بين مختلف الظواهر الاجتماعية.

نخلص من هذا إلى أنه لا يوجد بين الدراسات الاجتماعية السابقة على « **مقدمة ابن خلدون** » نوع من الدراسات يتفق فى أغراضه ومناهجه مع ما نسميه الآن بعلم الاجتماع ، أى أنه قبل ظهور تلك « المقدمة » لم يكن علم الاجتماع قد أنشىء بعد ، وأنه قبل إبن خلدون — تأسيساً على ذلك — لم يفكر أحد فى إنشاء ذلك العلم أو وضع أساس له . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن دراسة الظواهر الاجتماعية على الطريقة التى يسير

عليها علم الاجتماع لا تتاح إلا لمن ثبت لديه أن هذه الظواهر لا تسير حسب الأهواء والمصادفات ، ولا حسب ما يريده لها الأفراد ، وإنما تسير فى نشأتها وتطورها ومختلف أحوالها حسب قوانين ثابتة مطردة مثل القوانين التى يخضع لها القمر فى تزايده وتناقصه ، والليل والنهار فى إختلافهما باختلاف الفصول . . . وهذه الحقيقة لم يصل إليها تفكير أحد من قبل « إبن خلدون » فضلا عن أن نقيضها كان هو المسيطر على أفكار الباحثين جميعاً . ذلك أن الظواهر الاجتماعية كان يعتقد أنها خارجة عن نطاق القوانين ، وخاضعة لرغبات القادة وتوجيهات الزعماء والمشرعين ودعاة الإصلاح الاجتماعى . ومن هنا لم يكن من الميسور حينئذ أن تدرس الظواهر الاجتماعية على النحو الذى تدرس به فى ضوء المناهج الحالية لعلم الاجتماع بصورته الحديثة .

خطوات أبن خلدون لإنشاء علم الاجتماع :

تبين لنا من الدراسات السابقة أن تفكير السابقين على إبن خلدون فى تناول الظواهر الاجتماعية قد توقف عند حد ما ينبغى أن تكون عليه الظواهر الاجتماعية . على حين أن إبن خلدون قد هدته مشاهداته وتأملاته العميقة لشئون الاجتماع الإنسانى إلى أن الظواهر الاجتماعية لاتشذ عن بقية الظواهر الكونية وأنها محكومة من مختلف جوانبها بقوانين طبيعية تشبه القوانين التى تحكم ما عداها من ظواهر الكون كظواهر الفلك والطبيعة والحيوان والنبات وما إلى ذلك(١) . ومن ثم فقد تناول إبن خلدون الموضوعات التالية فى سبيل إنشاء علم الاجتماع وهى :

---

(١) دكتور زيدان عبد الباقى : قواعد البحث الاجتماعى الطبعة الثالثة ؛ مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٨٠ ص ٧٦ وما بعدها فى مفهوم « المجال » الذى يشمل جميع الظواهر .

أولا : موضوع العلم وظواهره وأهدافه :

توصل إبن خلدون بناء على دراساته السابقة إلى ضرورة دراسة تلك الظواهر دراسة موضوعية كما تدرس ظواهر باقى العلوم الأخرى ، أى للوقوف على طبيعتها وما يحكمها من قوانين . وبذلك وضع إبن خلدون أسس علم جديد أطلق عليه اسم « **علم العمران البشرى** » أو « **الاجتماع الانسانى** » وهذا العلم هو الذى يطلق عليه الآن إسم « **علم الاجتماع** » Sociology .

١ — موضوع علم الاجتماع :

يدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية Social phenomena وتعرف الظواهر الاجتماعية بأنها **عبارة عن القواعد والاتجاهات العامة التى تتخذ فى مجتمع ما أساسا لتنظيم الحياة الجمعية وتنسيق العلاقات التى تربط بين أفراد هذا المجتمع بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم .**

ومما تجدر الإشارة إليه أن إبن خلدون لم يحاول تعريف الظواهر الاجتماعية ، ولا أن يبين خصائصها ، ولكنه يبدو لمن يتناول مقدمة ابن خلدون ككل أنه كانت لديه فكرة واضحة عن هذه الظواهر ومميزاتها وإتساع نطاقها ، وأنه لم يكد يغادر أى نوع من أنواعها الهامة مثل الأسرة والتربية والإقتصاد والأخلاق . .. إلا وعرض لها بالدراسة فقد عرض فى معظم البابين الأول والرابع من « مقدمته » للظواهر المتصلة بطريقة التجمع الإنسانى ، أى للنظم التى يسير عليها التكتل الإنسانى نفسه ، مبيناً فى الباب الأول أثر البيئة الجغرافية فى هذه الظواهر وفى غيرها من شئون الاجتماع ، وفى الباب الثانى لنشأة المدن والأمصار ومواطن التجمع الإنسانى . . . الخ .

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فى فاتحة كتابه « المقدمة » إذ يقول « لما كانت طبيعة التاريخ ، أنه خبر من الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران

العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، وأصناف التغلبات للبشر بعضها على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعة الأحوال » .

هذا ومن أهم الخواص التى تمتاز بها ظواهر الاجتماع الإنسانى ، أنها لا تجمد على حال ، بل تختلف أوضاعها بإختلاف الأمم والشعوب ، وتختلف فى المجتمع الواحد بإختلاف العصور . فمن المستحيل أن نجد أمتين تتفقان تمام الإتفاق فى نظام اجتماعى ما ، وفى طرق تطبيقه ، كما أنه من المستحيل أن نجد نظاماً إجتماعياً قد ظل على حال واحدة فى أمة ما ، فى مختلف مراحل حياتها .

وتصدق هذه الحقيقة على شئون السياسة والاقتصاد والأسرة والقضاء ، وسائر أنواع الظواهر الاجتماعية ، حتى ما يتعلق منها بشئون الأخلاق ومقاييس الخير والشر والفضيلة والرذيلة ، فما يكون خيراً فى مجتمع ، قد يكون شراً فى مجتمع آخر . وما تعده أمة فضيلة ؛ قد تعده أمة أخرى رذيلة وما يراه شعب مباحا ، قد يراه شعب آخر محظوراً ... وهو مافطن إليه إبن خلدون وجعله أساسا لبحوثه فى علم الاجتماع ، وقرره فى أوضح عبارة ، إذ يقول « إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لاتدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، إنما هو إختلاف على الأيام والأزمنة ، وإنتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار ، فكذلك يقع فى الأفاق والأقطار والأزمنة »(١) .

وبهذه الخاصية يمتاز موضوع علم الاجتماع على موضوعات العلوم الأخرى ، فالعلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة وفلك وطبيعة

---

(١) الدكتور على عبد الواحد وافى : مقدمة إبن خلدون : الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، صفحتى ٣٩٩ : ٤٠٠

وكيمياء وما إلى ذلك تعالج ظواهر مستقرة ، لا تختلف بإختلاف الأمم والعصور ، بينما يعالج علم الاجتماع ظواهر متغيرة تختلف أوضاعها بإختلاف الزمان والمكان .

وترتيباً على ذلك فإن موضوع علم الاجتماع هو « بنو الإنسان فى وجودهم الذى يقوم على الإعتماد المتبادل ». وليس معنى ذلك أن موضوعه هو جسم الإنسان وما تقوم به أعضاء هذا الجسم من وظائف ، وإنما يقوم موضوعه على الاهتمام بما يحدث عندما يقابل إنسان إنساناً ، أو عندما يشكل الناس جموعا أو جماعات ، أو عندما يتعاونون ويقتتلون ، أو يتحكم بعضهم فى بعض ، أو يحاكى بعضهم البعض الآخر ، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها . إن وحدة — موضوع علم الاجتماع — ليست على الإطلاق فرداً واحد ، ولكنها تتمثل — على الأقل — فى فردين يكونان — معاً — علاقة بشكل ما .

هذا وتتنوع الظواهر الاجتماعية : فمنها ما يتعلق بشئون السياسة ونظم الحكم ، ومنها ما يتعلق بشئون الاقتصاد ونظم إنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها وإستهلاكها ، ومنها ما يتعلق بشئون الأسرة ونظم الزواج والطلاق والقرابة والمواريث . . . الخ ، ومنها ما يتعلق بشئون الأخلاق وقواعد التمييز بين الفضيلة والرذيلة ، والخير والشر ، ومنها ما يتعلق بشئون التربية ونظم الإعداد للحياة ، ومنها ما يتعلق بشئون التكتل الاجتماعى نفسه ، أى تجمع الأفراد بعضهم مع بعض فى ناد أو شارع أو قرية أو مدينة . أو مجتمع محلى أو مجتمع دولى ، ومنها ما يتعلق بشئون اللغة والتفاهم ونقل أفكار الناس بعضهم إلى بعض ، ومنها ما يرتبط بشئون الفن والجمال . . . الخ .

٢ — التقسيم المنهجى لظواهر علم الاجتماع :

وطالب إبن خلدون بأن يكون بحث هذه الظواهر فى مجموعتين على النحو التالى :

(أ) ظواهر تتعلق ببنية المجتمع أو ما يعرف « بالمورفولوجيا الاجتماعية » وهى مجموعة الظواهر التى تتصل بالبدو والحضر ، وأصول المدنيات القديمة — التى وقف عليها الفصل الثانى — وتوزيع أفراد الإنسانية على المساحة التى تشغلها ، والنظم التى تسير عليها المجتمعات فى هجرة أفرادها وكثافتهم وتخلخلهم والمسائل التى تتعلق بتخطيط القرى والمدن ، وقيام الأمصار والشروط التى تتعلق بمواقعها ومرافقها ، والوظائف التى تؤديها ، حيث بين فى الباب الأول أثر البيئة الجغرافية فى هذه الظواهر وفى غيرها من شئون الاجتماع . وهى الشعبة التى أطلق عليها « دوركايم » إسم : « المورفولوجيا الاجتماعية » La morphologie sociale أو « علم البنية الاجتماعية » وظن هو وأعضاء مدرسته أنهم أول من فطن إلى مسائلها وخواصها الاجتماعية ، وأنهم أول من أدخلها فى مسائل علم الاجتماع ، ولم يدروا أنه قد سبقهم إلى ذلك إبن خلدون بأكثر من خمسة قرون ، وأنه قد وقف على هذه الشعبة زهاء البابين الأول والرابع من مقدمته :

(ب) ظواهر تتعلق بالنظم العمرانية ،أى النظم الاجتماعية ، وتختلف هذه النظم باختلاف وجوه النشاط العمرانى . ومن هنا فقد تناول بالدراسة كل مجموعة متجانسة منها على حدة ، حيث خصص الفصل الثالث من مقدمته لدراسة الظواهر السياسية ، والفصل الخامس لدراسة الظواهر الاقتصادية والفصل السادس لدراسة الظواهر التربوية . . . وعرض فى ثنايا دراساته هذه لكثير من الظواهر الأسرية والأخلاقية والجمالية واللغوية والدينية(١) .

٣ — هدف علم الاجتماع :

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، الفصل السادس من الباب الأول الذى تناول فيه الوحى والرؤيا وأنواع المدركين للغيب من البشر وحقيقة النبوة وما إلى ذلك ،وعرض كذلك للظواهر اللغوية فى الفصل الثانى والعشرين من الباب الرابع الذى تحدث فيه عن لغات أهل الأمصار .

أما عن هدف علم الاجتماع فهو دراسة الظواهر الاجتماعية للكشف عن العلاقات التي تربط بينها وكذلك عن القوانين التي تحكمها. على إعتبار أن الظواهر الاجتماعية لا تسير حسب الأهواء والمصادفات. ولا حسب ما يريده لها الأفراد وإنما تسير حسب قوانين لا تقل في ثباتها وإطرادها عن القوانين التي تخضع لها ظواهر الفلك والطبيعة. ومن ثم فإن الغرض النهائي الذي يرمي إليه علم الاجتماع من وراء دراسته للظواهر الاجتماعية هو الوصول إلى معرفة تلك القوانين.

وهدف علم الاجتماع هذا يمكن أن يكون:

(ا) هدفا مباشراً يقوم على أسس نظرية هدفها الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها والوقوف على القوانين التي تخضع لها. وإذا كانت الحقائق الاجتماعية تستخدم أحياناً لإمتحان حقائق علوم أخرى مثل التاريخ، فإنها في ذاتها غاية أصيلة تستحق التقدير.

(ب) هدفا غير مباشر يتلخص في الإنتفاع بحقائق الاجتماع وقوانينه في تصحيح حقائق التاريخ وتعليل حوادثه. بمعنى أن ثمرة علم الاجتماع هي تصحيح الأخبار التاريخية، ذلك أن إبن خلدون، كان حريصاً على تخليص البحوث التاريخية من الأخبار الكاذبة والخاطئة، الأمر الذي دعاه إلى إبتكار أداة يستطيع بفضلها المؤرخون، إمتحان الحقائق التاريخية، والتمييز بين ما يحتمل الصدق أو الكذب، وبين الميسور والمستحيل من الحوادث المتعلقة بشئون العمران، ولكنه إعتبر الغاية الأخيرة غاية مضافة إلى غايات علم العمران.

نخلص من هذا إلى أن العلم الذي يتناول مجموعة من الظواهر لدراستها دون أن يشترك معه في دراستها علم آخر هو علم متكامل. وفي هذا يقول إبن خلدون «وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقة